

نحن نبني المجتمع: استعادة السلطة من السوق!

مستخرج من برنامج السياسة الإقليمية لمقاطعة سكنونة لحزب اليسار ٢٠٢٢-٢٠٢٦

إن المجتمعات المتساوية هي شرط أساسي لحرية جميع الناس. طالما أن هناك فروقات غير عادلة بين الأفراد والجماعات، فلا يمكن للناس أن يقرروا أو يتحكموا في حياتهم بحرية.

نرى اليوم أن التطور يسير في الاتجاه الخاطئ. تزداد اللامساواة كلما ازداد ثراء الأغنياء. تزداد الإجراءات بشكل أكبر في المناطق التي يعيش فيها الأشخاص ذو الدخل الأدنى بذات الوقت الذي انخفض فيه الدخل في أرياف مقاطعة سكنونة وفي المناطق الحضرية التي يقطنها العديد من المواطنين المولودين خارج البلد. لقد أصبح العيش أكثر تكلفة وأقل دفع الإيجار لأولئك الذين يكسبون الدخل الأدنى.

إن السياسة هي من قامت ببناء المجتمع الحالي: بقواعدها وتأثيراتها واستثناءاتها. وبالتالي يمكن للسياسة أيضاً – أي نحن سوياً – أن نغير ذلك.

يمكننا من خلال سياسة المساواة أن نعيد بناء المجتمع على الشكل الذي نريده: المجتمع العادل. نعمل على بناء مقاطعة تكون فعالة على المدى البعيد كي يشعر الناس بالرضا ويكونوا قادرين على اتخاذ قرارات مؤثرة في حياتهم اليومية ويعيشون حياة جيدة. نحن نعيد بناء المجتمع من أجل رفاهية معرزة دون تمييز ومن أجل سوق عمل يتوفر به العديد من البوابات ومقاطعة يمكن العيش والعمل فيها في أماكن مختلفة. نريد مقاطعة تأخذ التغيير الاجتماعي على محمل الجد ومن أجل مستقبل نكون قد استعدنا به السيطرة على حياتنا، سوياً.

الرعاية الصحية

لقد تعرّضت رفاهيتنا المشتركة وخلال سنوات عديدة للبيع والخصخصة والتكليف حسب السوق. وقد أدى ذلك إلى عدم تكافؤ فرص الحصول على الرعاية في جميع أنحاء المقاطعة وتنافس على نفس موظفي الرعاية الصحية بين القطاع العام والخاص، وإن القدرة على الدفع يمكن أن تكون لها الأسبقية على الاحتياجات الطبية. تؤدي رعاية السوق إلى زيادة اللامساواة وإن احتياج الناس للرعاية ينتهي به الأمر في مازق، على الرغم من المتطلبات القانونية للشروط المتساوية وتغطية الاحتياجات إلا أن هذا يعني أن الرعاية مغطاة للاحتياجات أو متساوية.

يكافح حزب اليسار كي يحصل الجميع على حقهم في الصحة الجيدة. تلعب التسلسلات الهرمية للمجتمع أيضاً دوراً في مجال الرعاية الصحية. إن كل من الطبقة الاجتماعية والجنس والهوية الجندرية والعمر والأصل العرقي والميل الجنسي والتنوع الوظيفي والدين يلعب دوراً في التجارب التي سنحصل عليها، وأيضاً في مجال الرعاية الصحية.

يتعلق جزء من هذا بالتمييز المباشر على سبيل المثال، العنصرية أو التمييز على أساس الجنس في المعاملة المباشرة. بينما الجزء الآخر مطوق بالهيكل، في ماهية الأمراض التي تم عمل أبحاث عنها أكثر من حيث الأعراض والعلاج، حيث أن أجسام الرجال هي من حدت المعيار. إن العمل من أجل الصحة الجيدة والرعاية ضمن شروط متساوية يستوجب تسليط الضوء على هياكل السلطة الحالية والعمل على تغييرها.

على الرغم من حقيقة أن الوصول إلى الرعاية الصحية حسب الحاجة، بغض النظر على الطبقة الاجتماعية، هو حق قانوني، إلا أنه قد يكون من الصعب الحصول على الرعاية الصحية. لقد أصبح الأمر أكثر صعوبة اليوم بالنسبة للأشخاص الذين لا مأوى لهم وللأشخاص الذي قضوا لجونهم لم تحسم بعد أو الأشخاص الذين ليس لديهم تصريح إقامة دائمة. يعد الحق في الحصول على مترجم فوري في اجتماع الرعاية الصحية أمراً أساسياً: إذا كان المريض لا يمكن فهمه أو حاجته للرعاية الصحية وبالتالي تكون حقوقه قد انتهكت. من المهم أن تتم الترجمة بواسطة مترجمين متعلمين – يمكن للأصدقاء والأقارب أن يتواجدوا كدعم عاطفي، لكن لا ينبغي إجبارهم على شرح الحالة الطبية. تحتاج المقاطعة إلى بناء مجموعة اختصاصية من مترجمي الرعاية الصحية ويجب تعزيز المعرفة بالحق في الرعاية بين موظفي الرعاية الصحية.

يتعرض الأشخاص الذين ينتمون لمجتمع الميم في يومنا الحالي لسوء المعاملة في الرعاية الصحية. فيما يتعلق بالمجموعات التي تعاني من اضطراب الهوية الجندرية، فإن قوائم الانتظار الخاصة بفحص تصحيح الجنس والعلاج طويلة بشكل غير معقول وكما أن إمكانية الوصول والمعرفة في مجال الطب النفسي والرعاية الأخرى قبل وأثناء وبعد العلاج منخفضة جداً. يجب تحسين إمكانية الوصول للأشخاص الذين يعانون من اضطراب الهوية الجندرية وزيادة كفاءة موظفي الرعاية للتعامل مع أفراد مجتمع الميم من خلال التدابير المخطط لها في المقاطعة.

لا تكون الاحتياجات هي التي تحكم عندما يسمح التأمين الصحي الخاص للناس بالأسبقية، وعندما يتم تأسيس المراكز الصحية في مناطق مزدهرة مع مرضى يتمتعون بصحة جيدة، وعندما تبني شركات الرعاية مساعداتها الخاصة الأكثر تكلفة للمرضى. يسمح اللامساواة بالنمو. يتم في يومنا الحالي استخدام جزء كبير من أموال الضرائب الإقليمية لدينا لتمويل أرباح شركات الرعاية الخاصة. تقوم الرعاية السوق بنحويل المواد المالية والموظفين من أولئك الذين يحتاجون إلى رعاية كبيرة إلى أولئك الذين يعانون من أمراض خفيفة، ومن الرعاية العامة إلى الرعاية الخاصة. هذا ليس ما نريده، بل أننا نريد ما يلي:

- لا ينبغي تحويل أموال الضرائب إلى أرباح في الشركات الخاصة، وإنما يجب إعادة جميع خدمات الرعاية الصحية إلى القطاع العام
- يجب أن تكون جميع خدمات الرعاية الطبية مجانية تماماً للمريض
- يجب أن تزداد أماكن الرعاية في المقاطعة
- يجب أن تكون الرعاية الصحية متاحة في جميع أنحاء سكونه لضمان رعاية متساوية في جميع أنحاء المقاطعة
- يجب أن تكون الرعاية خالية من التمييز، ويجب أيضاً أن يكون الناس قادرين على تلقي الدعم والعلاج والرعاية بشكل متساوٍ

النقل العام

إن النقل العام هو وسيلة سفر المستقبل وجزء كبير من تخفيض الانبعاثات التي يجب أن يحدث هو ضمن مجال النقل. إن أفضل رحلة يمكننا القيام بها هي أن تكون بأقل تأثير ممكن على البيئة والمناخ. كي يكون من الممكن استخدام وسائل النقل العام لعدد أكبر من الناس، يجب أيضاً تحسينها وجعلها أكثر سهولة – سواء في المكان الذي تذهب إليه، وعدد المرات التي تكون بها المواصلات متاحة ومقدار تكلفتها. نريد ما يلي:

- يجب أن تكون جميع وسائل النقل العام مجانية للمتنقل
- توسيع مسارات النقل العام ومسارات الدراجات
- تحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية
- يجب إعادة تشغيل جميع وسائل النقل العام تحت رعايتها الخاصة
- يجب تصميم وسائل النقل العام بشكل متساوٍ وفقاً لاحتياجات جميع السكان

التطور الإقليمي

إن مهمة تطوير مقاطعة سكونة واسعة النطاق وتشمل التنمية الذكية مناخياً وتطوير سوق العمل والبنية التحتية المستدامة للمستقبل. إن المسألة الكبيرة هي أننا بحاجة إلى تغيير مناخي مباشر للمجتمع كافة، حيث نقوم بتوزيع المهام بشكل عادل. لا يمكن التغاضي عن المسؤولية فيما يتعلق بقضية المناخ عند اتخاذ القرارات في مجال تطوير النقل أو إمدادات الطاقة أو حماية البيئة أو التأهب للكوارث أو دعم الأعمال التجارية. تكون القرارات في كثير من الحالات حول الأولويات: أي المصالح التي يتم وضعها أولاً في عمليات المشاريع الكبيرة.

غالباً ما يتم اعتبار مقاطعة سكونة فيما يتعلق بوضع إجراءات الحد من الانبعاثات سياسياً على أنها قضية معاكسة على سبيل المثال، مصالح الأعمال والصناعة. يُنظر إلى تغيير أهداف النمو على أنه تهديد للتنمية الإقليمية، وكما ينظر إلى دعم الشركات الإقليمية على أنها معادلة لاستسلام تجاه قيود حماية البيئة. إنها وجهة نظر تحتاج إلى تغيير بشكل جذري. يجب أن يتم التطور من خلال التكيف الفعال، وليس من خلال إنكار خطورة قضية المناخ أو الآمال في الحل التلقائي التي لم يتم اختراعها أو ليست جاهزة بعد لاستخدامها على نطاق واسع. سيكلف تغيير المناخ أموالاً، لكنه تكلفة ضئيلة مقارنة بما ستكلفه آثار تغير المناخ المتزايد على المجتمع سواء مادياً أو على الحياة والأمن. نحن نريد ما يلي:

- يجب أن تكون المقاطعة رائدة في قضايا البيئة والمناخ
- يجب طرح ميزانية الكربون سوية مع كافة البلديات في سكونة ومنظمات قطاع الأعمال والجهات الأخرى
- سيتم توسيع خطوط السكك الحديدية إلى الموانئ والشحن الساحلي لاستبدال نقل البضائع بالشاحنات
- ستعزز المقاطعة الإنتاج المحلي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة
- يجب أن تمتلك المقاطعة مبانئها والأراضي المحيطة بها كي تكون جزءاً فعالاً من تغير المناخ
- تعزيز وسائل النقل العام والحصول على الرعاية الصحية والاستثمارات في المناطق الريفية
- التأثير السكاني في التخطيط الريفي والحضري
- يجب أن يكون الوصول إلى خدمة الإنترنت متوفراً بشكل كبير في جميع أنحاء المقاطعة

المقاطعة كرب عمل ومشتري

إن المقاطعة سكونة هي أكبر رب عمل في سكونة بحيث لديها ما يفوق ٣٦ ٠٠٠ موظفاً. ويجب أن يحصل جميع موظفي المقاطعة على حقه في العمل بدوام كامل وأن تكون لديهم عقود الاتفاقية الجماعية وأجورهم متساوية. إن تقسيم أنشطة المقاطعة إلى متعاقدين من القطاع الخاص قد جعل المنظمة تصبح مقسمة وإن والمناقصات بأقل سعر قد سبب ضرراً على بيئة العمل وحقوق الموظفين النقابية.

يجب تغيير عدد من الأشياء من أجل تحسين وضع العمل لموظفي الرعاية الصحية. يجب إدخال تخفيض عدد ساعات العمل وكما يجب أن يكون التعليم التكميلي والتعليم التخصصي مدفوعاً وخلال ساعات العمل ويجب أيضاً رفع الأجور. ضحى الموظفون في كثير من الأحيان وبأكثر مما هو معقول لإنجاح الرعاية الصحية خلال فترة الوباء. يتم التعامل مع الرعاية والتمريض التي يؤديونها مثل أي إنتاج سلعي آخر. إن الهدف من ذلك هو أن تكون الميزانية ضئيلة ومتوازنة ويجب زيادة إنتاجية الموظفين والتحكم فيها باستمرار. لكن هناك بدائل. يمكن تحسين بيئة العمل من خلال الثقة بكفاءة الموظفين وإرادتهم وقدرتهم الجيدة على القيام وتنفيذ أعمالهم الخاصة وتقليل الضوابط وزيادة تأثير الموظفين. نحن نريد ما يلي:

- تعزيز قيادة رب العمل وتحمله مسؤولية بيئة العمل لجميع الموظفين
- رفع الحد الأدنى من الأجور وإلغاء الغياب غير المدفوع
- تطبيق نظام ٣٠ ساعة عمل أسبوعياً – تخفيض ساعات العمل مع الاحتفاظ بذات الراتب
- التعافي للموظفين: دفع أيام الإجازة والتعويض عن ساعات العمل الإضافية
- امتلاك مجموعات الموظفين الخاصة لتجنب العمل الإضافي للموظفين – التوقف عن استخدام شركات التوظيف
- دور فعال لرب عمل في مكافحة العنصرية والتمييز على أساس الجنس وأشكال التمييز الأخرى في مكان العمل